

البنك المركزي العماني في تقريره السنوي لعام ٢٠٠٩.

## إدارة التعافي الاقتصادي يظل التحدي الرئيسي للسياسة العمانية في ٢٠١٠

## والبنك سيستمر في اتباع سياسة نقدية توسعية لفترة أخرى قادمة

مسقط - « الواتن »:

أصدر البنك المركزي العماني في ٣٠ يونيو ٢٠١٠ تقريره السنوي لعام ٢٠٠٩، باللغتين العربية والإنجليزية، يتضمن التقرير تقييماً للتطورات الاقتصادية الكلية في السلطنة والسياسات ذات الصلة التي تم إنجازها خلال عام ٢٠٠٩. كما يتضمن تحليلاً للأداء الاقتصادي لمختلف القطاعات، تم تناوله في ستة فصول على النحو التالي: (١) نظرة عامة وروية مستقبلية، (٢) الإنتاج والتوظيف والأسعار، (٣) النفط والغاز، (٤) المالية العامة، (٥) النقد والبنوك والمؤسسات المالية، (٦) التجارة الخارجية وميزان المدفوعات.

ولقد تناولت النظرة العامة والروية المستقبلية بإيجاز التطورات الاقتصادية الكلية خلال النصف الأول من عام ٢٠١٠ في محاولة لتقييم النظرة المستقبلية للاقتصاد في الأجل القريب، كما يتضمن التقرير ملحقاً إحصائياً والحصيات الختامية المدققة للبنك المركزي العماني وللوائح الهامة التي أصدرها البنك المركزي خلال عام ٢٠٠٩ والنصف الأول من عام ٢٠١٠.

## النمو الاقتصادي

لقد تأثر الأداء الاقتصادي الكلي للسلطنة سلباً في عام ٢٠٠٩ نتيجة للكساد العالمي والانخفاض الحاد في أسعار النفط في الأسواق العالمية. فقد انخفض إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية بنسبة ٢٣.٥٪ في العام المذكور بالمقارنة بمعدل نمو كبير للعام الخامس على التوالي منذ عام ٢٠٠٤. وبالرغم من زيادة إنتاج السلطنة من النفط الخام بنسبة ٧.١٪، انخفضت القيمة المضافة للأشغال النفطية (النفط الخام والغاز الطبيعي) بنسبة كبيرة بلغت ٣٨٪ في عام ٢٠٠٩، كما انخفضت القيمة المضافة للأشغال غير النفطية بنسبة ٧.٤٪. ولقد أسفر ذلك عن انخفاض نسبة مساهمة الأنشطة النفطية في إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية من ٥٠.٥٪ في عام ٢٠٠٨ إلى ٤٠.٩٪ في عام ٢٠٠٩، بينما زادت نسبة مساهمة الأنشطة غير النفطية من ٥٠.٦٪ إلى ٦١.٣٪ خلال نفس الفترة، وبالرغم من التطورات العالمية غير المواتية، فقد شهدت القيمة المضافة لبعض القطاعات زيادة ملحوظة. حيث زادت القيمة المضافة لقطاع إمدادات الكهرباء والمياه بنسبة ١١.٣٪، وقطاع الإنشاءات بنسبة ٥.٦٪، وقطاع الخدمات العقارية بنسبة ١٤.٢٪، وقطاع الإدارة العامة والدفاع بنسبة ٤٪، وقطاع الزراعة وصيد الأسماك بنسبة ٤.٦٪.

## الانخفاض الحاد في أسعار النفط في الأسواق العالمية

تأثر الأداء الاقتصادي الكلي للسلطنة سلباً في ٢٠٠٩ نتيجة للكساد العالمي والانخفاض الحاد في أسعار النفط في الأسواق العالمية. فقد انخفض إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية من ٥٠.٥٪ في عام ٢٠٠٨ إلى ٤٠.٩٪ في عام ٢٠٠٩، بينما زادت نسبة مساهمة الأنشطة غير النفطية من ٥٠.٦٪ إلى ٦١.٣٪ خلال نفس الفترة، وبالرغم من التطورات العالمية غير المواتية، فقد شهدت القيمة المضافة لبعض القطاعات زيادة ملحوظة. حيث زادت القيمة المضافة لقطاع إمدادات الكهرباء والمياه بنسبة ١١.٣٪، وقطاع الإنشاءات بنسبة ٥.٦٪، وقطاع الخدمات العقارية بنسبة ١٤.٢٪، وقطاع الإدارة العامة والدفاع بنسبة ٤٪، وقطاع الزراعة وصيد الأسماك بنسبة ٤.٦٪.

## توقعات بنمو إيجابي للاقتصاد في ٢٠١٠ نظراً للقوة القومية

توقعات بنمو إيجابي للاقتصاد في ٢٠١٠ نظراً للقوة القومية الأساسية للاقتصاد العماني في الأجل المتوسط. وتوقعات بنمو إيجابي للاقتصاد في ٢٠١٠ نظراً للقوة القومية الأساسية للاقتصاد العماني في الأجل المتوسط.

## الاستمرار في تقييم الإصلاحات العالمية من أجل إدارة المخاطر

الاستمرار في تقييم الإصلاحات العالمية من أجل إدارة المخاطر بطريقة أفضل وضمان تحقيق الاستقرار المالي في السلطنة. يستعد بالتدرج ليصل إلى ٢.٦٪ في مارس ٢٠١٠.

## النفط والغاز

ما زالت الأنشطة النفطية تهيمن على الشؤون الاقتصادية في السلطنة فقد زاد إنتاج السلطنة من النفط العام بنسبة ٧.١٪ ليصل إلى ٢٩٧ مليون برميل في عام ٢٠٠٩. كما زاد إنتاج السلطنة من الغاز الطبيعي بنسبة ٢.٦٪ ليصل إلى ١٠٩٨ بليون قدم مكعب في عام ٢٠٠٩. بالمقارنة بكمية بلغت ١٠٧٠ بليون قدم مكعب في عام ٢٠٠٨. وزادت كمية صادرات النفط الخام بنسبة ١٢.١٪ لتصل إلى ٢٤٣ مليون برميل في عام ٢٠٠٩ من ٢١٧ مليون برميل في عام ٢٠٠٨. وعلى صعيد أسعار النفط، تشير الإحصاءات المتوفرة إلى أن متوسط أسعار نفط عمان قد انخفض بنسبة ٤٣.٩٪ ليصل إلى ٥٦.٦٧ دولاراً للبرميل في عام ٢٠٠٩ من ١٠١.٠٦ دولاراً للبرميل في عام ٢٠٠٨. وذلك بسبب انخفاض كافة المؤشرات الاقتصادية الخاصة بالأنشطة النفطية في عام ٢٠٠٩. وبالرغم من ذلك، فقد شكلت القيمة المضافة للأنشطة النفطية (النفط الخام والغاز الطبيعي) نحو ٤٠.٩٪ من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية للسلطنة، وما نسبته ٧٧.٤٪ من صافي إيرادات الحكومة، وما نسبته ٧.٩٪ من حصيلة الصادرات من منشأ عمان، وما نسبته ٦٥.٣٪ من إجمالي الصادرات (تشمل المعاد تصديره) في عام ٢٠٠٩.

## المالية العامة

تعرض المركز المالي العام للسلطنة لضغوط ملحوظة خلال عام ٢٠٠٩، ويعزى ذلك بصفة رئيسية إلى انخفاض الإيرادات نتيجة لانخفاض الحاد الذي طرأ على إيرادات النفط بسبب تراجع أسعار النفط، فضلاً عن التباطؤ العالمي في النشاط الاقتصادي. فبعد نمو إيجابي متواصل في إجمالي الإيرادات خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٨، انخفض إجمالي إيرادات السلطنة بنسبة ١١.٧٪ ليصل إلى ٦٧٤٨.٤ مليون ريالاً عمانياً في عام ٢٠٠٩. حيث انخفض صافي إيرادات النفط بمقدار ٦٠٣ ملايين ريال عماني (١١.٨٪) كما انخفضت إيرادات الحكومة من بيع الغاز الطبيعي بمقدار ١٧٨ مليون ريال عماني (١٩.٦٪) و انخفضت كذلك الإيرادات الجارية الأخرى بمقدار ٦١ مليون ريال عماني (٣.٩٪) في عام ٢٠٠٩. أما الإنفاق

## ميزان المدفوعات

بعد عشر سنوات متتالية من الفائض، تعرض الحساب الجاري للسلطنة لضغوط ملحوظة، وأسفر عن عجز بلغ ١٠٨ ملايين ريال عماني في عام ٢٠٠٩. ولقد انخفضت الصادرات السلعية العمانية بنسبة ٢٦.٧٪ في عام ٢٠٠٩، بسبب انخفاض أسعار النفط الخام من متوسط بلغ ١٠١.٠٦ دولار للبرميل في عام ٢٠٠٨ إلى متوسط بلغ ٥٦.٦٧ دولار للبرميل في عام ٢٠٠٩. وبالرغم من انخفاض واردات السلطنة السلعية بنسبة ٢٢.٥٪ في عام ٢٠٠٩، فقد بلغ الفائض في الميزان التجاري ٤٤٦٠ مليون ريال عماني في عام ٢٠٠٩. بالمقارنة بفائض أكبر بلغ ٦٥٤١ مليون ريال عماني في عام ٢٠٠٨.

## السياسة النقدية والمصرفية

شهدت وتيرة النمو في الإجماليات المصرفية والنقدية الرئيسية للبنوك التجارية تباطؤاً ملحوظاً في عام ٢٠٠٩ نتيجة للتباطؤ الاقتصادي العام وانخفاض الطلب المحلي. ولقد زاد إجمالي الائتمان وإجمالي الائتمان بنسبة ٦.٦٪ على التوالي في عام ٢٠٠٩، وأدى ذلك إلى انخفاض

## السياسة النقدية والمصرفية

شهدت وتيرة النمو في الإجماليات المصرفية والنقدية الرئيسية للبنوك التجارية تباطؤاً ملحوظاً في عام ٢٠٠٩ نتيجة للتباطؤ الاقتصادي العام وانخفاض الطلب المحلي. ولقد زاد إجمالي الائتمان وإجمالي الائتمان بنسبة ٦.٦٪ على التوالي في عام ٢٠٠٩، وأدى ذلك إلى انخفاض

## السياسة النقدية والمصرفية

شهدت وتيرة النمو في الإجماليات المصرفية والنقدية الرئيسية للبنوك التجارية تباطؤاً ملحوظاً في عام ٢٠٠٩ نتيجة للتباطؤ الاقتصادي العام وانخفاض الطلب المحلي. ولقد زاد إجمالي الائتمان وإجمالي الائتمان بنسبة ٦.٦٪ على التوالي في عام ٢٠٠٩، وأدى ذلك إلى انخفاض

## السياسة النقدية والمصرفية

شهدت وتيرة النمو في الإجماليات المصرفية والنقدية الرئيسية للبنوك التجارية تباطؤاً ملحوظاً في عام ٢٠٠٩ نتيجة للتباطؤ الاقتصادي العام وانخفاض الطلب المحلي. ولقد زاد إجمالي الائتمان وإجمالي الائتمان بنسبة ٦.٦٪ على التوالي في عام ٢٠٠٩، وأدى ذلك إلى انخفاض



صورة أرشيفية.

البنك المركزي العماني

العماني. وظلت نسبة (الدين الخارجي إلى إجمالي الناتج المحلي) منخفضة بالمعايير الدولية. وقامت وكالات التصنيف الائتماني العالمية بتأكيد أو رفع التصنيف الائتماني السيادي للسلطنة بالرغم من تباطؤ الاقتصاد في عام ٢٠٠٩ م.

وعلى ضوء التطورات العالمية غير المواتية والطبيعة الهشة للتعافي الاقتصادي العالمي، فإن إدارة التعافي الاقتصادي يظل هو التحدي الرئيسي للسياسة العمانية في عام ٢٠١٠. وسوف يستمر البنك المركزي العماني في اتباع سياسة نقدية توسعية لفترة أخرى قادمة. وفي نفس الوقت سوف يستمر في مراقبة الأسعار المحلية والعالمية عن كثب، حتى يمكن احتواء التضخم نتيجة لارتفاع الأسعار العالمية للسلع، والتي بدأ بالفعل في بداية عام ٢٠١٠ م. ومن ثم سوف تزداد الضغوط التضخمية. وهنا، تجدر الإشارة إلى أن التحكم في مستوى السيولة في النظام المصرفي سوف يؤدي دوراً محورياً لتحقيق التوازن المنشود بين هدف النمو وهدف الاستقرار في الأسعار. وبالرغم من أن الجهاز المصرفي العماني قوي وسليم، فإن البنك المركزي العماني يقوم بإجراء تقييم لمدى قوة وسلامة هذا الجهاز في ضوء برنامج تقييم القطاع المالي (FSAP) الذي وضعه صندوق النقد والبنك الدوليين. كما سيستمر في تقييم الإصلاحات التي تتم في القطاع المالي على مستوى العالم من أجل إدارة المخاطر بطريقة أفضل، وأيضاً ضمان حسن التنظيم والإدارة في القطاع المصرفي والمؤسسات المالية غير المصرفية المرخصة من قبله، واتخاذ الإجراءات المناسبة لضمان تحقيق الاستقرار المالي في السلطنة.

إلى السياسات الاقتصادية الكلية الملائمة التي اتبعتها الحكومة والبنك المركزي العماني خلال الفترة الأخيرة. وبالرغم من زيادة درجة عدم اليقين بالنسبة للاقتصاد العالمي، فإنه من المتوقع أن يكون النمو الاقتصادي العماني إيجابياً في عام ٢٠١٠ م. ولعل ذلك يرجع إلى قوة المقومات الأساسية للاقتصاد العماني في الأجل المتوسط، تلك المقومات التي تتمثل في البنية الأساسية الحديثة، ونظام مصرفي سليم، وبيئة أعمال مستقرة وجاذبة للاستثمار مدعومة بحزمة كافية من الحوافز. وبالرغم من الآثار السلبية التي تعرض لها القطاع المصرفي نتيجة للأزمة المالية الحالية، فقد ظل الجهاز المصرفي العماني سليماً ويحقق أرباحاً جيدة في ظل رقابة محكمة من قبل البنك المركزي

١٦٨ مليون ريال عماني تمثل الزيادة في احتياطيات البنك المركزي العماني ١٢٩ مليون ريال عماني زيادة في احتياطيات الحكومة. وبذلك يكون إجمالي الأصول الأجنبية للبنك المركزي العماني قد بلغ ٤٦٩٢.٤ مليون ريال عماني في نهاية عام ٢٠٠٩ م، وهي تكفي لتغطية تكاليف الواردات السلعية للسلطنة لمدة ٨ أشهر.

## رؤية مستقبلية

لقد تمكن الاقتصاد العماني من مواجهة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية بقدر محدود من التداعيات السلبية. فبالرغم من انخفاض إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية في عام ٢٠٠٩ م، فإنه من المتوقع أن يحقق إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (بالأسعار الثابتة) زيادة في عام ٢٠٠٩ م. ويعزى ذلك

بانخفاض بلغت نسبته ٣١.٨٪. بلغت التدفقات إلى الخارج في ميزان الخدمات والدخل والتحويلات الجارية ٥٦٨ مليون ريال عماني في عام ٢٠٠٩ م بالمقارنة بمبلغ ٤٦٩٦ مليون ريال عماني في عام ٢٠٠٨ م. أما الحساب الرأسمالي والمالي فقد حقق صافي تدفق إلى الداخل بلغ ٧٤٣ مليون ريال عماني في عام ٢٠٠٩ م. بالمقارنة بصافي تدفق إلى الخارج بلغ ١٤٨٢ مليون ريال عماني في عام ٢٠٠٨ م. ويعزى هذا الحساب بصفة رئيسية إلى زيادة تدفقات صافي الاستثمار صافي التدفق إلى الداخل (الفائض) الأمر الذي يعكس الثقة في الاقتصاد العماني. وزادت احتياطيات النقد الأجنبي للسلطنة بمقدار ٢٩٧ مليون ريال عماني في عام ٢٠٠٩ م، منها

وتيرة الزيادة في عرض النقد بمعناه الواسع (السيولة المحلية) إلى ٤.٧٪ في عام ٢٠٠٩ م. لقد كان لتباطؤ معدل النمو وانخفاض معدل التضخم والحاجة إلى توفير حافز في أعقاب حالة عدم اليقين السائدة، أثر واضح في تحديد السياسة النقدية الملائمة للبنك المركزي العماني. حيث قام بتخفيض نسبة متطلبات الاحتياطي النقدي الإلزامي للبنوك التجارية، كما قام بتوفير السيولة بالدولار الأميركي للبنوك التجارية التي تحتاج إلى ذلك. ونظراً لانخفاض سعر الفائدة على الأموال الاتحادية في الولايات المتحدة الأميركية إلى ما يقرب من الصفر. وذلك في محاولة لتحفيز الاقتصاد الأميركي وإخراجه من حالة الكساد العميق. وفي ظل نظام سعر الصرف الثابت الذي يتبناه السلطنة، فقد كان على

البنك المركزي العماني أن يتبنى سياسة نقدية توسعية على غرار تلك التي يتبناها مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي، من خلال تخفيض سعر الفائدة على شهادات الإيداع التي يصدرها البنك المركزي العماني وأيضاً على عمليات إعادة الشراء. وكذلك سعر الفائدة في سوق مابين البنوك المحلية.

العام فقد انخفض بنسبة محدودة بلغت ١.٧٪ ليصل إلى ٧٤٨٨.٧ مليون ريال عماني في عام ٢٠٠٩ م. وأسفر ذلك عن تحقيق الميزانية العامة لعجز بلغ ٦٨٠.٣ مليون ريال عماني في عام ٢٠٠٩ م. يشكل مائتيه ٣.٨٪ من إجمالي الناتج المحلي، وذلك بالمقارنة بفائض تحقق خلال السنوات الأخيرة بسبب ارتفاع أسعار النفط. وبالرغم من انخفاض الإيرادات فقد زادت المصروفات الاستثمارية بنسبة ١٨٪ لتصل إلى ٢٦٩١ مليون ريال عماني في عام ٢٠٠٩ م بالمقارنة بمستواها في عام ٢٠٠٨ م. الأمر الذي يعكس رغبة الحكومة في حماية الاقتصاد من التداعيات السلبية للكساد العالمي.

لقد تم إعداد تقديرات الميزانية العامة للسلطنة لعام ٢٠١٠ في ظل افتراض حدوث تحافتي تدريجي في الاقتصاد العالمي، وزيادة حجم التجارة العالمية في السلع، واستئناف التدفقات الرأسمالية إلى الدول النامية. وعلى ضوء ذلك، فقد تم تقدير الإيرادات بافتراض أن متوسط أسعار نفط عمان سوف يبلغ ٥٠ دولاراً للبرميل، وأن إنتاج النفط العماني سوف يبلغ ٨٧٠ ألف برميل في اليوم في عام ٢٠١٠ م. وتم تقدير الإيرادات بحث تزيد بنسبة ١٣.٦٪ لتصل إلى ٦٣٨٠ مليون ريال عماني في عام ٢٠١٠ م بالمقارنة بمبلغ ٥٦١٤ مليون ريال عماني في الميزانية العامة لعام ٢٠٠٩ م. كما قدر الإنفاق العام بمبلغ ٧١٨٠ مليون ريال عماني أي بزيادة تبلغ نسبتها ١١.٨٪ عن الإنفاق العام المقدر في ميزانية عام ٢٠٠٩ م (٦٤٢٤ مليون ريال عماني). ومن ثم فقد قدر العجز في ميزانية عام ٢٠١٠ م بمبلغ ٨٠٠ مليون ريال عماني. وبالنظر إلى الاتجاه الصعودي لأسعار النفط العالمية الذي لوحظ في الفترة الأخيرة والذي يزيد على السعر المقترض في ميزانية عام ٢٠١٠ م، فإن من شأن استمرار ارتفاع أسعار النفط أن يقلل من الضغوط التي يتعرض لها المركز المالي للحكومة.

شهد النظام المصرفي العماني تحسناً محدوداً في عام ٢٠٠٩ م. حيث زاد إجمالي أصول البنوك التجارية، وإجمالي الائتمان، وإجمالي الودائع ورأس المال، بينما ولقد ظلت نسبة كفاية رأس المال المرحجة بالأصول ذات المخاطر عند مستوى مرتفع بلغ ١٥٠٪ في نهاية عام ٢٠٠٩ م، أي ما يزيد كثيراً عن النسبة المحددة من قبل البنك المركزي العماني. وطرأت زيادة محدودة على القروض عديمة الأداء (المعدومة) بالبنوك التجارية خلال عام ٢٠٠٩ م نتيجة لعدة عوامل، منها تداعيات التباطؤ الاقتصادي العالمي والإقليمي، حيث زادت نسبة القروض عديمة الأداء إلى ٢.٥٪ من إجمالي القروض في نهاية ديسمبر ٢٠٠٩ م. وبلغت المخصصات التي تم تجنيبها لتغطية الديون المعدومة والشكوك في تحصيلها ما نسبته ١٠٤٪ من قيمة هذه القروض في نهاية ديسمبر ٢٠٠٩ م. وبالرغم من تباطؤ النشاط الاقتصادي وانخفاض وتيرة النمو في الائتمان، فقد حققت البنوك التجارية صافي ربح بلغ ١٩٠.٨ مليون ريال عماني في عام ٢٠٠٩ م بالمقارنة بمبلغ ٢٣٤.١ مليون ريال عماني في عام ٢٠٠٨ م. وفي إطار سياسة البنك المركزي العماني التي تهدف إلى دعم قدرات البنوك التجارية لمواجهة المنافسة العالمية واتساع نطاق الأعمال في اقتصاد متنام، قام برفع نسبة رأس المال إلى الأصول المرحجة بالمخاطر من ١٢٪ إلى ١٢٪ اعتباراً من ديسمبر ٢٠١٠ م.

بعد عشر سنوات متتالية من الفائض، تعرض الحساب الجاري للسلطنة لضغوط ملحوظة، وأسفر عن عجز بلغ ١٠٨ ملايين ريال عماني في عام ٢٠٠٩ م. ولقد انخفضت الصادرات السلعية العمانية بنسبة ٢٦.٧٪ في عام ٢٠٠٩، بسبب انخفاض أسعار النفط الخام من متوسط بلغ ١٠١.٠٦ دولار للبرميل في عام ٢٠٠٨ إلى متوسط بلغ ٥٦.٦٧ دولار للبرميل في عام ٢٠٠٩. وبالرغم من انخفاض واردات السلطنة السلعية بنسبة ٢٢.٥٪ في عام ٢٠٠٩، فقد بلغ الفائض في الميزان التجاري ٤٤٦٠ مليون ريال عماني في عام ٢٠٠٩. بالمقارنة بفائض أكبر بلغ ٦٥٤١ مليون ريال عماني في عام ٢٠٠٨.

شهدت وتيرة النمو في الإجماليات المصرفية والنقدية الرئيسية للبنوك التجارية تباطؤاً ملحوظاً في عام ٢٠٠٩ نتيجة للتباطؤ الاقتصادي العام وانخفاض الطلب المحلي. ولقد زاد إجمالي الائتمان وإجمالي الائتمان بنسبة ٦.٦٪ على التوالي في عام ٢٠٠٩، وأدى ذلك إلى انخفاض

## السياسة النقدية والمصرفية

شهدت وتيرة النمو في الإجماليات المصرفية والنقدية الرئيسية للبنوك التجارية تباطؤاً ملحوظاً في عام ٢٠٠٩ نتيجة للتباطؤ الاقتصادي العام وانخفاض الطلب المحلي. ولقد زاد إجمالي الائتمان وإجمالي الائتمان بنسبة ٦.٦٪ على التوالي في عام ٢٠٠٩، وأدى ذلك إلى انخفاض

## السياسة النقدية والمصرفية

شهدت وتيرة النمو في الإجماليات المصرفية والنقدية الرئيسية للبنوك التجارية تباطؤاً ملحوظاً في عام ٢٠٠٩ نتيجة للتباطؤ الاقتصادي العام وانخفاض الطلب المحلي. ولقد زاد إجمالي الائتمان وإجمالي الائتمان بنسبة ٦.٦٪ على التوالي في عام ٢٠٠٩، وأدى ذلك إلى انخفاض

## السياسة النقدية والمصرفية

شهدت وتيرة النمو في الإجماليات المصرفية والنقدية الرئيسية للبنوك التجارية تباطؤاً ملحوظاً في عام ٢٠٠٩ نتيجة للتباطؤ الاقتصادي العام وانخفاض الطلب المحلي. ولقد زاد إجمالي الائتمان وإجمالي الائتمان بنسبة ٦.٦٪ على التوالي في عام ٢٠٠٩، وأدى ذلك إلى انخفاض

## بنك التنمية العماني (ش.م.ع.م.)

### OMAN DEVELOPMENT BANK (SAOC)

Tender No. (1 / Administrative / 2010).

#### Design and supervision of the Bank's buildings at Sohar and Salah

Oman Development Bank (SAOC) invites Companies and institutions registered with the Tender Board, in Grade 1 or higher category for design and supervision of Bank's buildings proposed to be constructed at Sohar and Salah. Companies and institutions specializing in this area can obtain "Term of Reference" documents from the Department of Human Resources & Administration (2nd floor, Head Office building, Greater Muttrah behind the Ministry of Commerce and Industry) during office hours (8 am to 2 pm) against non-refundable fee of Omani Rials.100/- per copy.

Proposals should be submitted in sealed envelope addressed to the Tender Committee of Oman Development Bank (SAOC) with the following enclosures:

- (a) Commercial Registration Certificate with specimen signature sheet and computer documents,
- (b) Registration certificate from Oman Chamber of Commerce and Industry
- (c) Curriculum vitae of the consultants
- (d) Profile of the company.

The last date for submission of tenders is 2 pm, 05 August 2010. The Bank reserves its right to accept or reject any offer without assigning specific reasons.

For further details please contact:  
**Oman Development Bank SAOC, PB 3077, PC 112, Sultanate of Oman.**  
**Tel: 2481 2401, Fax: 2481 6610. www.odboman.net**